محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013)

الأستاذ المساعد الدكتور حسين جواد كاظم*
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة

المستخلص :

تُعد دراسة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحليلها من المواضيع التي هيمنت وما زالت تهيمن على كثير من الدراسات الاقتصادية؛ لما لها من آثار واضحة على الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم الاجتماعي والسياسي. وقد تباينت تلك المحددات التي ترفع مستوى الأسعار مابين جانب سحب الطلب وأخرى بجانب دفع التكلفة. وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد تركت العوامل الاقتصادية والسياسية بعد عام 2003 أثارها الواضحة على تذبذب الرقم القياسي للأسعار وهو أمر رفع معدلات التضخم، وقد أظهرت نتائج تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، أن الظاهرة التضخمية بعد العام 2003 نجمت عن تضافر مجموعة عوامل تتعلق بسحب الطلب ودفع التكلفة، كما أن الإجراءات المتخذة للسيطرة على التضخم خلال مدة الدراسة اقتصرت على إجراءات السياسة النقدية في مجال تثبيت سعر الصرف عبر آلية نافذة العملة (مزاد العملة).

الكلمات الدالة :

التضخم، الرقم القياسي للأسعار،تضخم سحب الطلب،تضخم دفع التكلفة،السياسة النقدية.

* **E-mail** : dr_hjk@yahoo.com

المقدمة :

تُعد دراسة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحليلها من المواضيع التي احتلت وما زالت تهيمن على الجزء الأكبر من الدراسات الاقتصادية سواءً من حيث المحددات أم من حيث الآثار؛ نتيجة للتأثير المحوري للتضخم على حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ونتيجة لهذه الأهمية فقد تناولت الأدبيات الاقتصادية بإسهاب هذه الظاهرة بالتحليل النظري والعملي معاً على مر السنين. فمنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالطلب الكلي، ومنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالعرض الكلي، وقسم آخر يعود بها إلى أسباب تتعلق باختلال الهيكل الاقتصادي وبعوامل خارجية. ومهما اختلفت الأسباب يبقى تحليلها مرتبطاً بخصوصية الاقتصادات محل التقييم، إلا أن الأثر النهائي يبقى في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة المبحوثة موجات تضخمية اختلفت من حيث شدتها وأسبابها وآثارها بحسب الظرف الاقتصادي والسياسي السائد. لذا تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في إطار الجدل المطروح في الأدبيات الاقتصادية من جهة، ومحاولة توظيف هذا الجدل لدراسة طبيعة الظاهرة التضخمية في الاقتصاد العراقي من حيث المحددات التي تؤثر على تذبذب الرقم القياسي للأسعار من جهة أخرى .

مشكلة البحث :

تحاول الورقة البحثية الإجابة على الإشكاليات الآتية :

1- هل لظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار ثوابت نظرية فيما يتعلق بالأسباب، ومن ثم المحددات في الفكر الاقتصادي؟ أو إنها تتعلق بخصوصية الهياكل والسياسات الاقتصادية للدول محل دراسة الظاهرة؟

2- هل يمكن تصنيف التضخم في الاقتصاد العراقي ضمن خانة العوامل (المحددات) المتعلقة بجانب الطلب أو العوامل المتعلقة بجانب العرض؟

3- هل أن إجراءات السياسة الاقتصادية في العراق فعالة في السيطرة على تذبذب المستوى العام للأسعار خلال مدة الدراسة؟

هدف البحث :

يسعى البحث إلى الإحاطة بالجوانب الآتية :

1- استعراض الجدل الفكري للمدارس الاقتصادية المختلفة حول نظريات التضخم بأسلوب تحليلي قائم على التقييم والمقارنة للمحددات والآثار الناجمة عن التذبذب في الرقم القياسي للأسعار.

2- تحليل ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 لتشخيص العوامل الدافعة لتذبذب الرقم القياسي للأسعار وهل هي عوامل تتعلق بجانب الطلب أو العرض .

3- في ضوء تحليل المحددات يمكن تحديد الإجراءات اللازمة التي ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية Policy Makers الأخذ بها لمكافحة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها: أن التذبذب في الرقم القياسي العام للأسعار في العراق يعود إلى عوامل مشتركة لتضخم سحب الطلب ودفع التكاليف.

حدود البحث :

يتناول البحث المدة الزمنية (2003-2013) وهي المدة التي شهد فيها الاقتصاد العراقي تغييرات كبيرة في المستوى العام للأسعار، كما إنها تُعد انعطافة جديدة في تاريخ الاقتصاد العراقي لتغير طبيعة النظام الاقتصادي وإدارته. ولإغراض دقة التحليل فقد جرى تقسيم مكونات الرقم القياسي للأسعار على فئتين تتضمن الأولى تحليل المدة (2003-2009) والثانية تحليل المدة (2010-2013)، بسبب اعتماد بيانات صادرة من البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للاحصاء والأبحاث وقد اعتمدت أسعار عام 1993 كأساس للمدة الأولى وأسعار عام 2007 كأساس للمدة الثانية.

أولاً : الإطار العام لنظريات التضخم

على الرغم من اختلاف التنظير الاقتصادي حول مفهوم التضخم طبقاً للأسباب، إلا أنها تكاد تتفق حول المظاهر والنتائج. فتتفق الآراء النظرية على أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويمكن أن ينشأ تبعا لمؤثرات داخلية أو خارجية من جانبي الطلب أو العرض.

وطبقاً لـ Robert J. Gordon (Gorden,1976:185) تصنف العناصر المسببة للتضخم إلى عناصر سحب طلب demand – pull وعناصر دفع تكلفة cost – push، وفي ظل كل نوع هنالك مجموعة من المدارس الاقتصادية التي تقدم تفسيراتها لارتفاع المستوى العام للأسعار سيكون تناول أهمها تباعاً.

أ- النظرية الكينزية

في كتابه النظرية العامة في الاستخدام وسعر الفائدة والنقود (The general theory of employment interest and money) اعتمد الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز على طرق التوازن من دون مستوى التشغيل الكامل والمصحوب بثبات المستوى العام للأسعار في سوق العمل*، فطبقاً لكينز تعمل الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي على زيادة الأسعار، وفي ظل افتراض حالة التشغيل غير الكامل (under full employment) يعمل على خلق أرباح غير متوقعة للشركات بينما تبقى الأجور الاسمية ثابتة مؤقتاً، ويعمل تزايد الأرباح على خلق طلب إضافي في السوق السلعية، ومع ذلك فأن محاولة الشركات تلبية حاجات السوق تعمل على خلق طلب إضافي في سوق العمل (Labor market) وبسبب عنصر المنافسة تندفع الأجور الاسمية إلى مستويات أعلى حتى تعود الأجور الحقيقية إلى مستواها الأولي. وهكذا تحفز زيادة الأجور الحقيقية طلب جديد في السوق السلعية وتزداد الأسعار مرة أخرى. ويمكن صياغة تأثير فائض الطلب كمحدد للفجوة التضخمية (Inflation Gap) في النظرية الكينزية من خلال المعادلة الآتية (زكي، 1996: 195-160) :

---

* وضمنياً يعود ذلك إلى أن الأنموذج لم يصمم ضمن الإطار الديناميكي للعملية التضخمية قياساً بالأنموذج النقدي.

See: Kibritci oglu .A.(2002): "causes of inflation in turkey: A literature Survey with Special Reference to Theories of Inflation " , Ashgate , p 43-76.

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث أن :

D_x : إجمالي فائض الطلب

C_p : الاستهلاك الخاص (أسعار جارية)

C_g : الاستهلاك العام (أسعار جارية)

I : إجمالي الاستثمار (أسعار جارية)

E : الاستثمار في المخزون (أسعار جارية)

Y : الناتج المحلي الإجمالي (أسعار الثابتة)

وتبين المعادلة السابقة انه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فأن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب والذي ينعكس في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1)

تضخم سحب الطلب

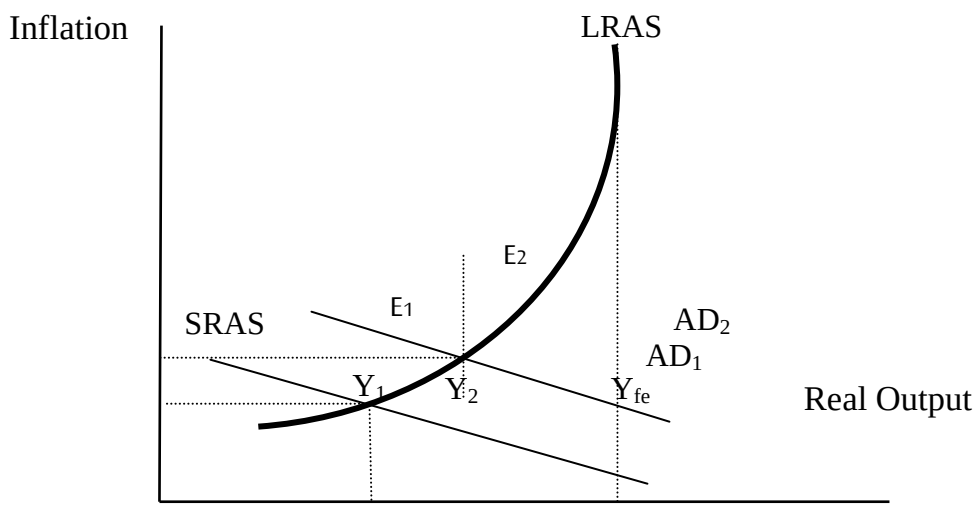

Source :

- Dedu.V and Anderi .B. Dumitrescu, "underling factors of persistent inflation in Romania, Annales university series, Economica. 11(1), 2009, p370.

ومنه يتبين أن ارتفاع مستوى الطلب الكلي (AD) من AD1 إلى AD2 سيؤدي إلى حصول تضخم في ظل افتراضات التشغيل الكامل وضمن عرض كلي غير مرن في المدى القصير،

وتعتمد هذه الزيادة على مدى مرونة منحنى العرض في الأمد القصير SRAS. ويعمل انتقال نقطة التوازن من E1 إلى E2 (نتيجة ارتفاع الطلب الكلي) إلى ما بعد الناتج المحتمل *(إلى حصول الفجوة التضخمية). ويعمل التزايد في حجم الطلب الكلي على تعديل حالة التوازن في الأمد الطويل التي بدورها تستجيب للمستويات العليا من الأسعار.

أن التفسيرات النظرية المطروحة لتحليل الفجوة التضخمية أو فجوة الطلب Demand Gap تتباين من حيث العوامل الدافعة لمنحنى AD نحو الانتقال والتي يمكن حصرها بالآتي:

1. زيادة حجم الدخل المتاح نتيجة لتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة الذي يعزز بدوره طلب المستهلكين على السلع والخدمات .
2. النمو الكبير في عرض النقد نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.
3. الزيادة في ثقة المستهلكين (نتيجة لتوقع تطور الاقتصاد) ويمكن أن يعزز من التوقعات الإيجابية بشأن الدخول المستقبلية ومن ثم يحفز الاستهلاك الجاري الذي بدوره يحفز الطلب الكلي.
4. النمو المتسارع للشركاء التجاريين (متغيرات خارجية) يمكن أن يكون له تأثير مباشر في زيادة الطلب على السلع المحلية.

ب- التفسير النقدي للتضخم (معيار فائض المعروض النقدي)

يستند التفسير النقدي للتضخم على الآراء الكلاسيكية للاقتصاديين أمثال Daived Recardo, Daivid Hume و John S. mill وكذلك على الآراء النيوكلاسيكية للاقتصاديين أمثال Arthur C. Pigou , Alfred Marshall والذين اعتمدوا بشكل رئيسي على ما يعرف بنظرية كمية النقود Quantity Theory of Money (QTM) لتفسير التضخم (Oglu,2002).

طبقاً لساي وريكاردو وميل، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر

---

* هو أقصى ناتج ممكن أن يحققه الاقتصاد في ظل حجم معطى من الموارد والتقنية وحاصل الفرق بين الناتج المحتمل والحقيقي Actual GDP ينتج عنه فجوة الموارد، ويُعد حساب الأخيرة مهم جداً بالنسبة لصانعي السياسة في تعاملهم مع التضخم، فالقرار المناسب في حالة الفجوة الموجبة يكون في تبني سياسات من شئنها تقليص AD والعكس صحيح في حالة الفجوة السالبة .

See: Dedu.V and Anderei. B. Dumitrescu, underling Factors of Persistent inflation in Romania, Annales universities series Economica . 11(1), 2009, p 370-371.

النقدية المحضة التي تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن للزيادة في مخزون النقود، تأثير أوتوماتيكي على الأسعار من دون التأثير بعمليتي الإنتاج والتبادل (بوزيان، عبد الحق،2007: ص 46).

لقد تعرضت نظرية كمية النقود إلى عدة إضافات على يد الكلاسيك الجدد New Classic، فقد قدم آرفنك فيشر الصياغة الأولية لهذه النظرية التي تفترض أن قيمة المبيعات جميعها في الاقتصاد يجب أن تساوي قيمة المشتريات جميعها وبحسب الصياغة أدناه :

$$M . V = P . T \quad \text{..... (1)}$$

حيث M عرض النقد، V سرعة تداول النقد، P مستوى الأسعار، و T الحجم الحقيقي للمعاملات.

وطالما أن :

$AS = T$ ..... (2) حيث AS تمثل العرض الكلي و AD تمثل الطلب الكلي

$AD = (MV) / P$ ..... (3)

ولتحقيق شرط التوازن في السوق السلعي

$AS = AD$

$T= (M.V) / P$ ..... (4)

وطبقاً لأراء الكلاسيك فان T.V (سرعة التداول) ثابتة في الأمد القصير، إذن معادلة التبادل (4) يمكن أن تكتب بدلالة السعر كالأتي :

$$P = (\overline{V} / \overline{T}) . M \quad \text{... ..... (5)}$$

توضح المعادلة الأخيرة انه بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فأن أي زيادة في عرض النقد تنتج عنها زيادة بالنسبة بنفسها في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإنها تضع العلاقة مباشرة مابين السوق النقدية والسوق السلعية، أي أن أي زيادة في عرض النقد تقابلها زيادة في الطلب في السوق السلعية، ومن ثم فان التضخم طبقاً لوجهة النظر هذه هو ظاهرة نقدية وان العلاج يكون من خلال تخفيض عرض النقد.

أن الصيغة أعلاه لم تأخذ بنظر الاعتبار الطلب على النقد، فقد اهتمت بالتحصيلات النقدية التي يريد المتعاملون الاحتفاظ بها من دون الأخذ بالاعتبار كمية النقود التي تسمح بتحقيق هذه المعاملات.

لقد تعرضت نظرية كمية النقود بصورتها الكلاسيكية إلى عدد من التحديثات على يدي الفريد مارشال ودون بتكن لكنها لم تخرج عن الإطار العام للمبدأ الأساسي للنظرية.

إلا أن الإضافة الجذرية جاءت على يد رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان صاحب نظرية كمية النقود بصيغتها الحديثة، ولا يؤمن فريدمان بما ذهب إليه الكلاسيك حول حيادية النقود وحالة التشغيل الكامل*. وطبقاً لفريدمان أن العلاقة بين عرض النقد والمستوى العام للأسعار تحدث بصورة غير مباشرة من خلال قنوات الدخل الحقيقي وتكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد (Monfort and Pena , 2008: P11-12) ومع ذلك لم تخرج الآراء الحديثة للمدرسة النقدية عن الآراء التقليدية لمدرسة كامبرج والتقليديين الأوائل فيما يتعلق بان التضخم هو ظاهرة نقدية ناجمة عن ارتفاع في كمية النقد.

فطبقاً للنظرية النقدية الحديثة، يحدث التضخم لوجود فائض في المعروض النقدي بالقياس إلى حجم الطلب النقدي، وبما أن التوازن في السوق النقدي يحدث عندما يتساوى عرض النقد بالطلب عليه :

$$(M / P)^S = (M / P)^d \quad \text{..... (1)}$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه بالصيغة اللوغاريتمية long linear form

$$M^s - P = M^d (y , i)$$

حيث : (M^s) لوغاريتم عرض النقد

(P) لوغاريتم المستوى العام للأسعار

(M^d) الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقد وهو دالة موجبة للدخل الحقيقي (y) وسالبة لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد (i) .

---

* أي أن التغير في رصيد عرض النقد يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار من دون أن يحدث أي تغيرات حقيقية، وفي الواقع العملي من الصعب تخفيض معدل التضخم من دون أن يقود إلى حدوث ركود، ففي الولايات المتحدة عمل تخفيض معدل نمو الرصيد النقدي خلال المدة (1979-1983) إلى حدوث بطالة مؤخراً إلى تخفيض معدل التضخم وهذا يعني أن النقود ليست محايدة.

انظر: - د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، توزيع وكالة الأهرام، الكويت، 1994، ص 638 – 639.

وبافتراض أن الطلب على النقد هو خطي فيما يتعلق بمحدداته ومن ثم لمعاملات السعر، فأن علاقة الطلب على النقد في الأمد الطويل في المعادلة (2) ستتبع الصيغة الآتية:

$$P_t = B_t M_t + B_2 Y_t + B_3 i_t + V_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث يمثل V_t المتغير العشوائي، ومن الصيغة أعلاه نلحظ أن محددات التضخم طبقاً لمدرسة النقديين الحديثة تتحدد بالتغير في عرض النقد M_t والدخل الحقيقي Y_t وتكلفة الفرصة البديلة i_t (سعر الفائدة).

ت- مدرسة الكلاسيك الجدد (النيوكلاسيك)

تستند الأسس التي يعتمدها النيوكلاسيك في تحليل الاقتصاد الكلي على المدرسة النقدية، فالاقتصاد الرأسمالي لا ينطوي على عيوب خطرة وهو مستقر بطبيعته بمعنى أن هنالك اتجاهاً تلقائي نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. ونقطة الخلاف الأساسية بين النقديين والنيوكلاسيك هي أبحاث النقديين بتأثير النقود على مستوى الناتج والتوظف في الأجل القصير، بينما يرى النيوكلاسيك أن النقود محايدة تماماً، ومن ثم فإذا كان التضخم يجد تفسيره في السياسات النقدية المحفزة فأن البطالة عند النيوكلاسيك تجد تفسيرها في عوامل أخرى مثل معدل نمو العمل ورأس المال والتقدم التقني (Al-Awad, 2002 :39). كما أن النيوكلاسيك غير مقتنعين بنماذج مدرسة النيوكلاسيك كينزيان New classic Keynsian Theory حول التضخم خصوصاً فيما يتعلق بتحليل IS-LM ونموذج منحني فليبس المتسارع للتوقعات expectation – augmented Phillips Curve لأنه يعتمد على التوقعات المستمدة من الماضي (www.shodgang.inflibnet.in.pdf) كما لم تقدم نماذج Newclassic Keynsain التغيرات المنطقية لحالة الركود التضخمي stagflation في أوائل عام 1970، ولم يستطع التنبؤ بمستويات الناتج والتشغيل والأسعار. وبشكل مخالف للنيوكلاسيك كينزيان فقد اعتمد النيوكلاسيك على الأسس الجزئية Microfundations في دراسة نظرية الاقتصاد الكلي معتمدين على ثلاث فرضيات (www.shodgang.inflibnet.in.pdf) :-

1. فرضية التوقعات العقلانية.
2. جمود الأسعار والأجور في سوق المنافسة Clearing – Market .
3. فرضية العرض الكلي.

ويُعد T. Sargent و N. Wallace و Lucas. R. E. رواد نظرية التوقعات العقلانية، والذين استند عليهم النيوكلاسيك في تفسير التضخم،وطبقاً لـ T. Sargent و N. Wallace فان الفكرة المركزية لفرضية التوقعات هي (Coltut , 2008: 828) أن نقول "بان التوقعات المتعلقة بمتغير ما عقلانية إذا كانت تعتمد على قياس متطابق من العناصر نفسها التي تعتبرها النظرية الاقتصادية محدداً في الطريق الصحيح لذلك المتغير". فلو افترضنا أن (R_t , R^*) هي معدل التضخم المتوقع والفعلي على التوالي، (I_{t-1}) هي حالة المعلومات المتاحة في نهاية المدة t-1 فان وجود التوقعات العقلانية يتضمن الافتراضين الآتيين (Coltut , 2008: 828):

$$F(R_t / I_{t-1}) = R^*_t$$

حيث تمثل F دالة التوقعات والتي تبين بأن معدل التضخم المتوقع بطريقة عقلانية يعتمد على كمية المعلومات I_{t-1} المتاحة قبل التنبؤ في اللحظة t-1 :

$$R_t - R_t^* = R_t - F(R_t / I_{t-1}) = \xi_t$$

حيث يمثل ξ_t متغير الحظ lottery الذي يبين بان التوقعات العقلانية لا تتضمن تنبؤاً دقيقاً لاحتوائها على ξ_t.

ث- المدرسة الكينزية الجديدة

تعتمد الطروحات النظرية للمدرسة الكينزية الجديدة أو ما تعرف بالتوليفة الكينزية - النيوكلاسيكية Keynesian – Neoclassic Synthesis على الآتي (Oglu, 2002: 49):

1. إنموذج IS - LM لاقتصاد مغلق والمطور من Hicks و Modigliani في أواخر عامي 1930 و 1940 .
2. منحنى فيلبس والمطور من فيلبس Phillips ولبسي Lipsey أواخر عام 1950.
3. نموذج Fleming- Mundell لاقتصاد صغير مفتوح والمطور عام 1960.

وبقدر تعلق الأمر بالتضخم تتمثل الإضافة التي جاء بها الكينزيين المحدثين في قيامهم بدمج ديناميكية سوق العمل ضمن نموذج IS - LM من خلال ما يعرف بمنحني فيلبس (PC) لاستبعاد جمود الأسعار والأجور في النظام.

$$\Pi = \alpha \, . \, u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث يمثل Π معدل التضخم و u ومعدل البطالة بينما α يمثل العلاقة التبادلية السالبة بين البطالة والتضخم حيث $\alpha < 0$ فعند معدلات التضخم العالية هنالك بطالة منخفضة والعكس صحيح.

لقد أخفقت الصيغة التقليدية لمنحني فيلبس القائم على جانب الطلب في تفسير ظاهرة الركود التضخمي التي سادت في أواخر الستينيات ومنتصف السبعينيات من القرن الماضي، لاسيما إنها كانت قائمة على أساس التوقعات الساكنة (الجنابي وهلال، 2010: 101) (أي أن التضخم لا يتغير والأفراد لن يعدلوا أفكارهم حول التضخم). وعلى هذا الأساس قدم كل من ملتون فريدمان وادموند فيلبس أواخر عام 1961 الصيغة الجديدة لمنحني فيلبس والقائم على أساس التوقعات المكيفة Adaptive او Backward – Looking والمعروفة بمنحني فيلبس المتسارع للتوقعات Expectation – Augmented Phillips Curve . والذي مؤداه أن منحني فيلبس قصير الآجل يعتمد على مجموعة من التوقعات التضخمية للمشاركين في السوق ويرتبط انتقال المنحني بتغير التوقعات.

$$\Pi = \alpha\ u\ + \beta\ \Pi^e$$

حيث Π^e التوقعات التضخمية بينما β معامل التعديل. وعند مستوى معين من Π^e تكون العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية في الأمد القصير وبافتراض أن $\beta = 1$ فان Π $= \Pi^e$ في الأجل الطويل أي أن PC سيكون عمودياً في الأمد الطويل، أي أن عملية المبادلة بين u و Π ستختفي في الآجل الطويل، ومن ثم فان منحنى فيلبس القائم على التوقعات المتسارعة يختلف عن منحنى فيلبس المعياري Standard Phillips Curve من حيث (سيجل، 1987 : 619):

1. استخدام التضخم لتحفيز الاقتصاد هو في النهاية عامل غير دقيق إذ يتعادل التضخم الفعلي مع المتوقع عاجلاً أم آجلاً.
2. أية محاولة لإبقاء البطالة دون المعدل الطبيعي سوف تؤدي إلى زيادة سرعة التضخم.

وفي إطار هذا المعنى ليس كل المعلومات المتوفرة لدى الوحدات الاقتصادية تكون توقعات السعر، ومن ثم تأخذ المعادلة الصيغة الآتية:

$$\Pi_t^e = \lambda\ .\ \Pi_{t-1} + (1-\lambda)\ .\ \Pi^e_{t-1}$$

حيث λ و (1-λ) معاملات التعديل أو الأوزان. وتبين المعادلة أعلاه أن التضخم المتوقع هو المتوسط الموزون لمعدل التضخم الحقيقي والمتوقع في المدة السابقة.

أن منحنى فيلبس بصيغته الجديدة أعلاه لم يختلف عن الصيغة القديمة من حيث أنها معادلة تجريبية Empirical Equation تعتمد على التوقعات السابقة – backward looking (التضخم المتوقع إلى الماضي) Process، فضلاً عن محدودية الأسس الجزئية Micro foundations التي أصبحت طبقاً لثورة التوقعات العقلانية مطلب أساسي في جدول أعمال الاقتصاد الكلي، ولتحقيق ذلك يدعي أنصار مدرسة الكينزيين الجدد لمنحنى فيليبس NKPC انه يجب دمج فرضية جمود السعر في نظام التوقعات العقلانية عبر معادلة السعر والتي قدمها Calvo عام 1983 .

$$\Pi_t = \beta_{Et}\Pi_{t+1} + \alpha X_t$$

حيث Π تمثل معدل التضخم ، X فجوة الناتج، E معامل التعديل.

من خلال الصيغة أعلاه يدعي أنصار المدرسة الكينزية الجديدة أنهم سيقدمون أسساً جزئية متينة لمنحنى فيلبس وهذا يعني أن المعادلة الجديدة لمنحنى فيلبس المطروحة من NKPC تختلف عن السابقة من حيث (Carre , 2010 : p5):

1. إنها قائمة على فرضية التوقعات العقلانية الاستشرافية Forward – Looking Expectation .
2. انه منحني نظري وليس تجريبياً.
3. أن صيغة NKPC تأخذ بنظر الاعتبار المعدل الطبيعي للبطالة، وهي معادلة هيكلية أن وجود $E_t\Pi_{t+1}$ في معادلة NKPC لها اثر حاسم لأنها تعني أن القيمة الحالية للتضخم تعتمد على قيمة التضخم المستقبلي، وبالنتيجة فإذا كانت التوقعات التضخمية المستقبلية مسيطراً عليها من الوحدات الاقتصادية، فان التضخم الجاري مسيطر عليه أيضاً. أنها تفتح الباب "لإدارة التوقعات" والتي ستمكن البنوك المركزية وصانعي القرار من القيام بتنبؤات التضخم واستهدافه.

لقد ناقش الكثير من الكتاب صيغة NKPC بشكلها الاستشرافي التام – Pure Forward Looking (Brinssis and Magginas , 2006: 38) فلها أبعاد تتعارض والمعطيات الموجودة بسبب "ديناميكية الانتقال" في تعديل التضخم والتي من شأنها أن تنطوي على مكافحة تضخم غير مكلفة والذي هو مغاير للواقع، لذا يفترض أنصار NKPC ضمنياً بأن إجراءات

مكافحة تضخم من أي حجم يمكن أن تحجز من دون تكلفة وبشكل مباشر من خلال استهداف مسار مستقبلي لفائض طلب معادل للصفر.

وفي هذا السياق قدم كل من Gail and Gretler أن التشخيصات السائدة لم تنجح في التطابق وحقائق تجربة الاقتصاد الكلي الفعلية وعلى وجه الخصوص حقيقة أن كل من المتغيرات الاسمية والحقيقية تستجيب بشكل بطيء ولكن مؤكد للصدمات النقدية، فمشكلة عدم وجود التضخم المستقر Persistence Inflation * في إنموذج NKPC بصيغتها الخام تعاني من قصور ذاتي في تفسير مسار التضخم (Barkbu and others 2005 :4) ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر بصيغة NKPC لتشمل النظرة الاستشرافية وإدماج النظرة المتباطئة backward-looking أيضاً لتعيين قوام الصيغة التجريبية وبشكل خاص قدرتها على التفسير الصحيح لحالة استقرار التضخم من خلال إدخال التضخم المتباطئ كمتغير تفسيري ومن ثم سنحصل على صياغة هجينة جديدة لـ NKPC هي HNKPC (Hybrid NKPC) (Carre, 2010: 8) تتضمن كل من الجانب الاستشرافي المستقبلي β_f والنظرة المتباطئة للخلف β_b

$$\Pi_t = \beta_f E_t \Pi_{t+1} + \beta_b \Pi_{t-1} + \alpha X_t$$

ج- مدرسة ما بعد الكينزية

يشمل الإسهام الأساسي لمدرسة ما بعد الكينزية في مجال التضخم والنقود بالآتي : (Wary, 2000: P 12)

1. التركيز على جانب عدم التأكد في النظرية الكينزية كمحفز لادخار النقد.
2. إحياء النظرية النقدية للإنتاج Monetary Theory of Production والتي قدمها ماركس ومن ثم بشكل تفصيلي قدمها كينز.
3. التوسع في تفسير الدورة النقدية التي بدا تحليلها في فرنسا من لي بورفا Le Bourva وفي الولايات المتحدة من قبل شومبيتر Schum Peter .

* يعرف التضخم المستقر على انه السرعة التي يعود بها التضخم إلى وضعه التوازني بعد الصدمة.

See: Carlos Robalo Marques, inflation persistence: facts or art fact? European Central Bank – w / p no.371 June 2004 –P8)

4. البحث المفصل في إجراءات البنك المركزي الذي قاد إلى النهج الأفقي Horizontal Approach الذي ينفي أن الاحتياطات تقديرية.
5. طريقة بديلة لصياغة مستوى السعر الوحدوي Micro – level price formulates ترفض طريقة النيوكلاسيك القائمة على المنافسة التامة market – clearing واستبدالها بنهج الأسعار الإدارية Administration Prices
6. استخدام منهج الدخل income كبديل عن المنهج النقدي.

طبقاً لوجهة نظر ما بعد الكينزية فان المستوى العام للأسعار يحدد من خلال المستوى العام للتكاليف ويمكن أن نلحظ "الأثر الرئيسي"** لعنصر التكاليف من خلال العلاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل الناتج لكل وحدة من العمل ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة الآتية (Smithin , 2011: 4) :

$$P = KW / A$$

حيث W متوسط الأجر النقدي، (A) متوسط إنتاجية العمل، (k) معدل الزيادة في الربح Markup – factor، كما أن $K = 1 + \kappa$ حيث الحرف الصغير κ هو حصة الربح، فان الأسعار سترتفع إذا ارتفعت الأجور النقدية أو معدل الربح أو إذا انخفضت الإنتاجية.

كذلك يمكن أن يحصل ارتفاع الأسعار عندما تنمو الأجور النقدية بمعدل أسرع من الإنتاجية والتي يمكن توضيحها بالآتي:

$$P = W' / W - A' / A$$

حيث W' / W تمثل معدل تضخم الأجر و A' / A معدل نمو الإنتاجية لذا فان علاج التضخم يكون ليس من خلال تغيرات عرض النقد أو الفائدة كما يرى النقديون ولكن من خلال سياسات دخلية Incomes Policy.

قادت وجهة نظر Post Keynesian إلى صيغة أخرى من صيغ تضخم دفع التكلفة وهي Conflict inflation أو التضخم الناجم عن تضارب الآراء بين مقتسمي الدخول.

** أن عبارة "الأثر الرئيسي" التي جاءت في صياغة Post Keynesian تترك الباب مفتوحاً للزيادات الأخرى بشكل مماثل لذا هي نظرية ليست أحادية السببية mono – causal كما أنها تقود وفق هذا الافتراض إلى أن عرض النقد متغير داخلي.

ولتوضيح ذلك نفترض أن المساومين على الأجور لديهم أجر حقيقي مستهدف وهم دائماً يناشدون زيادة كافية في معدل الأجر الاسمي تعوض ارتفاع الأسعار في المدة السابقة لذا.

$(w / p)_0 = w / p_{-1}$ ..... (1)

حيث $(w / p)_0$ هي معدل الأجر الحقيقي المستهدف، يمكن كتابة الأجر النقدي بحسب الآتي:

$W = (w / P)_0 P_{-1}$ ..... (2)

وبإعادة كتابة المعادلة (2)

$P = k w / A$ .....(3)

وبأخذ اللوغاريتم

$P = \kappa + w_0 - a$

حيث (a) هو لوغاريتم متوسط إنتاجية العمل ($a = \ln A$)، (w_0) لوغاريتم الأجر الحقيقي المستهدف: $W_0 = \ln (w/p)_0$

$[k = \ln\kappa = \ln (1+k)]$

حيث κ الحصة الربحية، لذا فان معدل التضخم P يزداد إذا حصلت زيادة في نسبة الربح Mark up أو زيادة في الأجر الحقيقي المستهدف وينخفض إذا ازدادت الإنتاجية.

ح- المدرسة الهيكلية

يعود نشوء المدرسة الهيكلية إلى أفكار منظري أمريكا اللاتينية أمثال Noyola و Sunkel أبان المدة (1950-1960) فقد قدموا تفسيرات عن أسباب التضخم الذي ساد دول تلك المنطقة والذي تعود أسبابه إلى عوامل "هيكلية".

درس الهيكليون التضخم في ضوء ميل العناصر إلى عدم التوازن القطاعي كنتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية لمدة ما بعد الحرب وتقريبا حتى نهاية عام 1970 (Di Fillippo, 2009: 190). وباختصار تعود أسباب الضغوط التضخمية وفق النظرية الهيكلية إلى عاملين رئيسين (Fischer and Mayer,1980: 2) :

1. جمود العرض في القطاع الزراعي.
2. عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات وعدم أهليتها.

وبالنسبة للعنصر الأول وفي ظل اقتصاد مزدوج Dual Economy فان عرض الناتج الزراعي يكون غير مرن ومن ثم فان أسعاره تكون مرنة في استجابتها لتغيرات الطلب، بينما أسعار القطاع الزراعي (المتطور) مرنة في الزيادة بالأسعار بينما غير مرنة للانخفاض. وبسبب

العمليات الناتجة عن تطور القطاع الزراعي (المغلق) إلى القطاع الصناعي ومع جمود الناتج في الأول فان نمو الإنتاج الصناعي سيحفز الطلب على المنتجات الزراعية - ذات منحنى العرض غير المرن- ويقابلها عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات (والذي يعني تقليل القدرة على استيراد السلع الغذائية) فتكون الحصيلة ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار.

أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتمثل بتقلب أسعار الصادرات وعدم استقرارها فيكون تأثيره على المستوى العام للأسعار باتجاهين مباشر وغير مباشر(Fischer and Mayer,1980:4). إذ يحفز فائض الطلب على الصادرات تأثيراً مباشراً على ارتفاع الأسعار بسبب عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي وهو أمر يؤدي إلى ارتفاع مؤقت في المستوى العام للأسعار ومن ثم يتحول إلى ارتفاع مستمر عندما يتوسع عرض النقد استجابة لارتفاع الأسعار.

أما الأثر غير المباشر فيتمثل بالارتفاع في مستوى الدخول نتيجة فائض الطلب على الصادرات عن طريق مضاعف الصادرات Export Multiplier وهو أمر يقود إلى ارتفاع المستوى العام الأسعار عندما يترافق ذلك الطلب وزيادة في الإنتاج المحلي أو الاستيرادات. لقد تعرضت آراء المدرسة الهيكلية في تفسيرها للتضخم في أمريكا اللاتينية إلى مجموعة من الانتقادات تتعلق بالجوانب التجريبية والنظرية للأنموذج الهيكلي (Behrman and Hanson, 1979: 231-232).

1. أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها هذه الدول كانت غير مرنة في هبوطها في مواجهة فائض العرض، فضلاً عن استمرارها على الارتفاع.
2. واجه الأنموذج مشاكل رياضية تتعلق بكون الارتفاع في الأسعار النسبية في القطاع الزراعي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإذا عمل فائض الطلب على ارتفاع الأسعار فالمفروض أن يعمل فائض العرض على تخفيضها في قطاعات أخرى.
3. لم يقدم الأنموذج الهيكلي تبريرات نظرية لفرض عدم مرونة الأسعار نحو الانخفاض في القطاعات غير الزراعية.

ثانياً : تطور الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (2003-2013)

كان للتغيرات التي شهدها العراق بعد عام 2003 بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص أثرها البارز على الرقم القياسي للأسعار، ومن ثم التغيرات في المستوى العام للأسعار، فقد ارتفع الرقم القياسي للأسعار (مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI)

من 6943.4 دينار للعام 2003 إلى 18500.8 دينار للعام 2006 دافعاً معدلات التضخم للارتفاع من 33.6 % إلى 53.2 % وكما هو موضح من خلال الجدول رقم (1) لينخفض بعد هذا العام ويتجه نحو حالة أكثر استقراراً منذ العام 2008 (انظر الشكل رقم (2)) إلى نهاية السلسلة الزمنية،ليسجل ما نسبته بالمتوسط 19.56 %.

الجدول رقم (1)

معدلات التغير في الرقمين القياسيين العام والأساس للأسعار في العراق للمدة (2003- 2013)

(100 = 1993)

السنوات	الرقم القياسي العام للأسعار	الرقم القياسي الأساسي (بدون الوقود و النقل)	معدل التضخم (%)	معدل التضخم الأساس (%)
2003	6943.4	5606.2	33.6	18
2004	8815.6	7791.1	27.0	39
2005	12073.8	10,192.1	37.0	30.8
2006	18500.8	13422.2	53.2	31.7
2007	24205.5	16009.4	30.8	19.3
2008	24851.3	18091.8	2.7	13.0
2009	24155.1	19370.1	2.8-	7.1
2010	24212.2	19360.5	2.4	10.5
2011	26119.9	21227.4	5.6	7.5
2012	26212.8	21312.5	6.1	4.5
2013	26312.5	21380.2	6.4	1.5
المتوسط			19.56	18.14

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003- 2013)

الشكل رقم (2)

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2013)

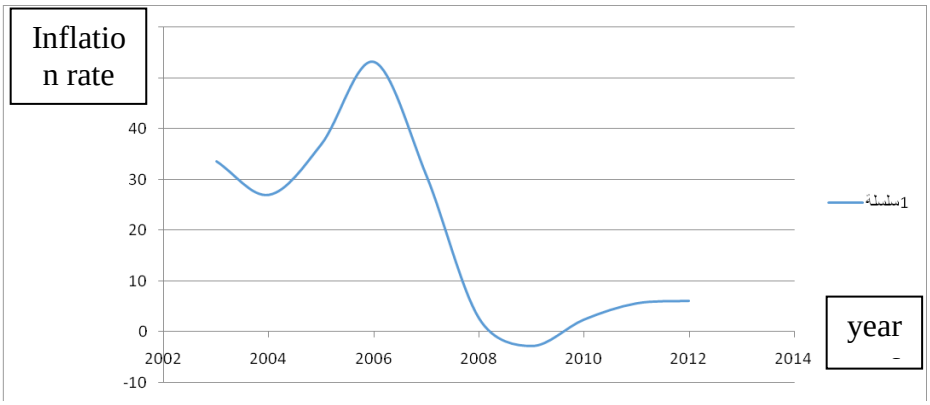

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

على الرغم من هذا المعدل يعد مرتفعاً قياساً بمعدلات التضخم في بقية الاقتصادات العالمية وكما يعرضها الجدول رقم (2) للمدة نفسها تقريبا، إلا أنها تُعد منخفضة جداً قياساً بالأرقام المرتفعة للتضخم الجامح للمدة السابقة للعام 2003 والتي وصلت بمتوسطات نمو سنوية للرقم القياسي لأسعار المستهلك تزيد على 50 % نتيجة للحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط المصدر الأساس للعملة الأجنبية.

الجدول رقم (2)

معدلات التضخم في الدول المتقدمة والنامية للمدة (2004-2014)

معدلات التضخم	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط المدة %
الدول المتقدمة	7.2	6.9	6.3	5.8	6.1	4.8	8.8	8.5	8.6	8.7	8.5	7.3
الدول النامية	5.2	4.9	5.3	19.4	5.3	4.3	5.5	6.4	5.4	5.2	5.0	6.5

Source:

- www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/.../2013annex_tables.pdf

وبشكل عام لعبت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دورها في التأثير على تذبذب الرقم القياسي للأسعار في العراق ومن ثم معدلات التضخم. فقد أدى الانفتاح

الاقتصادي بعد عام 2003 ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق إلى زيادة حجم الصادرات النفطية ومن ثم ارتفاع عوائد الصادرات النفطية مما رفع مستوى الدخل الفردي، كما أن الانفتاح الاقتصادي واعتماد آليات السوق في إدارة الاقتصاد رفعت من حجم الاستيرادات (تضخم مستورد)، فضلاً عن سياسة التوظيف ومحاولة إعادة الأعمار زاد طلب الحكومة على العملة المحلية لتلبية هذا الطلب المتنامي مما رفع حجم الكتلة النقدية بشكل كبير.

وبشكل عام يمكن صياغة الأسباب التي أسهمت في تذبذب المستوى العام للأسعار إلى :

1- أن الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 جعل العراق سوقاً رائجة لمختلف السلع، كما أن ارتفاع مستوى الطلب الكلي (بشقيه الحكومي والخاص) بسبب ارتفاع مستويات الدخل والحاجة المتنامية لإعادة البناء والأعمار رفع مستوى الطلب على الاستيرادات والتي أخذت اتجاهاً تصاعدياً مستمراً وكما يعرضها الجدول رقم (3) . وقد عملت هذه الاستيرادات كقناة لنقل التضخم العالمي والتغيرات السعرية في بلدان المنشأ (تضخم مستورد)، لاسيما إذا علمنا أن نسبة السلع الرأسمالية من إجمالي الاستيرادات تشكل النسبة الأعلى، والتي وصلت بالمتوسط إلى 59.27 % وهي نسبة كبيرة مما رفع تكاليف الإنتاج، ومن ثم عملت على ارتفاع الأسعار من خلال آلية تضخم دفع التكلفة cost push inflation .

2- من خلال تحليل مكونات الرقم القياسي للأسعار وكما يعرضها الجدولين رقم (4) ورقم (5) يتضح الآتي:

أ- يلحظ أن الرقم القياسي لأسعار الوقود والإضاءة سجل أعلى قيمة بين مكونات الرقم القياسي للأسعار ليصل بالمتوسط إلى 149,475.71 دينار خصوصاً منذ عام 2005 بسبب تردي الوضع الأمني والتخريب في الخطوط الناقلة للنفط وانقطاع التيار الكهربائي مما رفع الرقم القياسي لفقرة الوقود والإضاءة من 32227.3 دينار عام 2004 إلى 314864.1 دينار ، وقد انسحب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الرقم القياسي للنقل والمواصلات عبر اثر السلسلة Chain Effect ليرتفع هو الآخر من 6285.6 دينار عام 2003 إلى 31182.4 دينار للعام 2009.

ب-بسبب تردي الوضع الأمني وعمليات النزوح والتهجير ارتفع الرقم القياسي لأسعار الإيجارات بشكل كبير ليقفز من 20233.4 للعام 2003 إلى 101390.5 للعام 2009 ليصل إلى متوسط المدة (2003-2009) ما قيمته 63834.10، وهو أمر أسهم كثيراً في ارتفاع معدلات التضخم لتلك المدة.

ت-ساهم عنصر التوقعات التضخمية Inflation Expectations هو الآخر في رفع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة محل البحث. فقد عملت الشائعات حول قيام وزارة التجارة بإلغاء العمل بنظام البطاقة التموينية إلى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية ومن ثم ارتفاع أسعارها من جهة، ونفاد الخزين الاستراتيجي للعملة الأجنبية لدى البنك المركزي إلى دفع المصارف وزبائنها إلى زيادة الطلب على الدولارات وبكميات كبيرة في مزاد العملة للبنك المركزي وهو أمر انعكس على سعر صرف العملة المحلية ومن ثم المستوى العام للأسعار من جهة أخرى (التقرير الاقتصادي السنوي 2005،البنك المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء).

الجدول رقم (3)

الأهمية النسبية للاستيرادات الرأسمالية من إجمالي الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013) (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الاستيرادات (1)	إجمالي الاستيرادات من السلع الرأسمالية (2)	(2/1)	نسبة إجمالي الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي
2003	10,063.10	7356.1	73.09	**76.8**
2004	21,302.30	9264.2	43.48	**64.0**
2005	23,532	10234	43.48	**61.4**
2006	20,892	9086	43.49	**38.6**
2007	21,516.20	12005.8	55.79	**28.2**
2008	35,495.50	20758.9	58.48	**30.7**
2009	41,511.50	29657.5	71.44	**39.3**
2010	43,915.30	29997.6	68.30	**34.1**
2011	47,802.90	31761.4	66.44	**27.8**
2012	56,233.70	36523.4	64.94	**29.1**
2013	58,795.90	37085.4	63.07	**27.9**
المتوسط			59.27	**41.62**

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003-2013).

- http://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS -

الجدول رقم (4)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق (2003-2009) (100=1993)

السنوات	المواد الغذائية	الدخان والمشروبات	الأقمشة والملابس	الأثاث	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الخدمات الطبية والأدوية	سلع وخدمات متنوعة	الإيجار
2003	4,178.8	1,517.2	3,250.4	3,296.9	49,010.5	6,285.6	24,728.5	5,554.3	20,233.4
2004	4,544.2	1,210.4	3,132.0	3,284.1	32,227.3	7,096.7	32,594.6	6,737.3	34,336.2
2005	5,558.1	1,217.9	3,428.3	3,613.7	64,161.4	10,903.7	35,022.5	8,406.6	48,911.6
2006	7,217.5	1,411.3	4,164.3	4,175.5	183,515.3	24,996.0	41,513.4	11,315.0	66,075.4
2007	8220.4	1496.6	4514.0	4457.7	314864.1	32325.7	46283.3	14618.1	81898.4
2008	9120.0	1630.7	4655.3	4776.9	247455.0	31895.8	52126.2	16031.7	93993.2
2009	9817.6	1725.3	4492.1	4754.6	155096.4	31182.4	51809.7	16965.6	101390.5
المتوسط	6,950.94	1,458.49	3,948.06	4,051.34	149,475.71	20,669.41	40,582.60	11,375.51	63,834.10

المصدر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003-2009).

الجدول رقم (5)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق (100=2007)

السنوات	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية والتبغ	الملابس والأحذية	السكن والمياه والكهرباء والغاز	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	الصحة	النقل	الاتصال	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم	السلع والخدمات المتنوعة
2010	134.3	121.5	123.2	126.1	114.9	136.4	111.3	90.0	108.8	129.2	125.3	130.8
2011	138.4	127.5	126.7	140.9	116.3	148.3	109.2	86.5	106.4	138.4	133.3	147.4
2012	147.4	132.1	136.3	153.6	118.9	157.3	106.9	82.4	105.2	150.6	141.2	157.4
2013	148.0	134.7	144.8	159.3	121.4	164.6	106.0	76.7	104.1	164.0	148.1	151.5
المتوسط	142.025	128.95	132.75	144.975	117.875	151.65	108.35	83.9	106.125	145.55	136.975	146.775

المصدر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2010-2013).

3- التوسع الكبير في حجم الأساس النقدي بفعل تنقيد الدولارات النفطية لمصلحة الموازنة العامة وهو أمر رفع بشكل كبير حجم الإنفاق الحكومي وعرض النقد (انظر الجدول رقم (6)). فقد ارتفع حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP من 6.63 % عام 2003 إلى 40.23 % للعام 2009، إلا أن مؤشر الاستقرار النقدي (M2/GDP) ارتفع من 23.25 % إلى 34.71 % للمدة نفسها، ليتخذ التغير في عرض النقد والإنفاق

الحكومي مساراً مماثلاً في التأثير على ارتفاع معدل التضخم وكما يوضحه الشكلان (3) و (4).

الجدول رقم (6)

تطور إجمالي الإنفاق وعرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2013) (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الإنفاق (1)	عرض النقد (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	(1:3)	(2:3)	التغير في إجمالي الإنفاق(%)	التغير في عرض النقد (%)	معدل التضخم (%)
2003	1982548	6953420	29894476	6.631821	23.25988	ـــــ	ـــــ	**33.6**
2004	32117491	11498148	48206524	66.62478	23.85185	1520.011	65.35961	**27.0**
2005	26375175	14661650	64227556	41.0652	22.82766	-17.8791	27.51314	**37.0**
2006	38076795	21050249	96067161	39.6356	21.91201	44.36604	43.57353	**53.2**
2007	39031232	26919996	111455813	35.01947	24.15307	2.506611	27.88445	**30.8**
2008	59403375	34861927	157026062	37.83026	22.20136	52.19447	29.50198	**2.7**
0920	52567025	45355289	130642187	40.2374	34.71718	-11.5084	30.09978	**2.8-**
2010	70134201	60289168	167093204	41.9731	36.08116	33.41862	32.92643	**2.4**
2011	78757666	72067309	223677005	35.21044	32.21936	12.29566	19.53608	**5.6**
2012	90374783	72132935	245186418	36.85962	29.41963	14.75046	0.091062	**6.1**
2013	105991912	75497599	258127692	41.06181	29.24816	17.28041	4.664532	**6.4**
المتوسط				38.37723	27.26285	16.38054	28.11506	**19.56**

المصدر:

- الحقول 1,2,3: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،السنوات (2003-2013)
- بقية الحقول من إعداد الباحث.

الشكل رقم (3)

اتجاهات العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في العراق

للمدة (2003-2013)

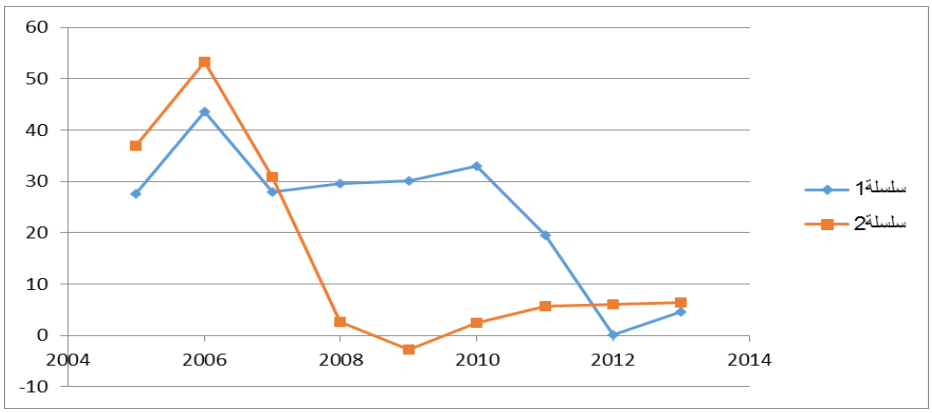

سلسلة 1= الإنفاق الحكومي / سلسلة 2= معدل التضخم

الشكل رقم (4)

اتجاهات العلاقة بين عرض النقد و معدل التضخم في العراق

للمدة (2003-2013)

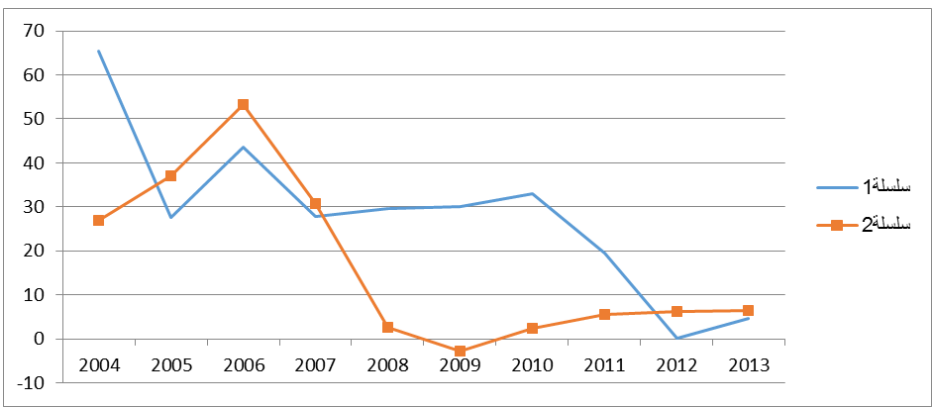

سلسلة 1= عرض النقد / سلسلة 2= معدل التضخم

4- يلحظ على معدلات التضخم أنها اتخذت مساراً متناقصاً بعد عام 2007، فقد انخفضت من 30.8 إلى 2.8- لعام 2009 ثم اتخذت مساراً شبه مستقر حتى نهاية السلسلة. ويعود هذا الاستقرار بشكل أساسي إلى استخدام البنك المركزي للأدوات غير المباشرة (سعر إعادة الخصم، ومتطلبات الاحتياطي القانوني وعمليات السوق

المفتوحة التي تمت من خلال سياسة المزاد وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمحددات حوالات الخزينة وحوالات البنك المركزي والإقراض مابين المصارف)

5- وتُعد سياسة بيع الدولار في مزاد العملة العنصر الأساس والمؤثر في تحقيق الاستقرار في مستوى صرف العملة والحفاظ على قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار، وهو ما انعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار باتجاه الاستقرار. إذ يلاحظ من معطيات الجدول رقم (7) أن الارتفاع في حجم مبيعات البنك المركزي ازداد من 25869 مليون دولار عام 2008 إلى مليون دولار53231 للعام 2013 وهو أمر انعكس على استقرار سعر الصرف وكما يوضحه الجدول رقم (8) والشكل البياني رقم (5).

الجدول رقم (7)

تطور مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية (الدولار) في مزاد العملة للمدة (2003-2013) (مليون دولار)

السنوات	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزاد	معدل التغير في مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزاد
2003	293	-
2004	6,108	**1984.642(*)**
2005	10,462	**71.28356**
2006	20,605	**96.95087**
2007	15,980	**-22.446**
2008	25,869	**61.8836**
2009	33,992	**31.40052**
2010	36,171	**6.410332**
2011	39,798	**10.02737**
2012	48,649	**22.23981**
2013	53,231	**9.418488**
المتوسط	26468.91	**51.43496**

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003-2013)

* مستثناة من التحليل لان إضافتها يؤثر على واقعية متوسط المدة.

الجدول رقم (8)

تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2013) (دينار عراقي لكل دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
1166	1166	1170	1170	1170	1193	1255	1467	1469	1453	1936

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003-2013).

الشكل رقم (5)

تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة (2003-2013)

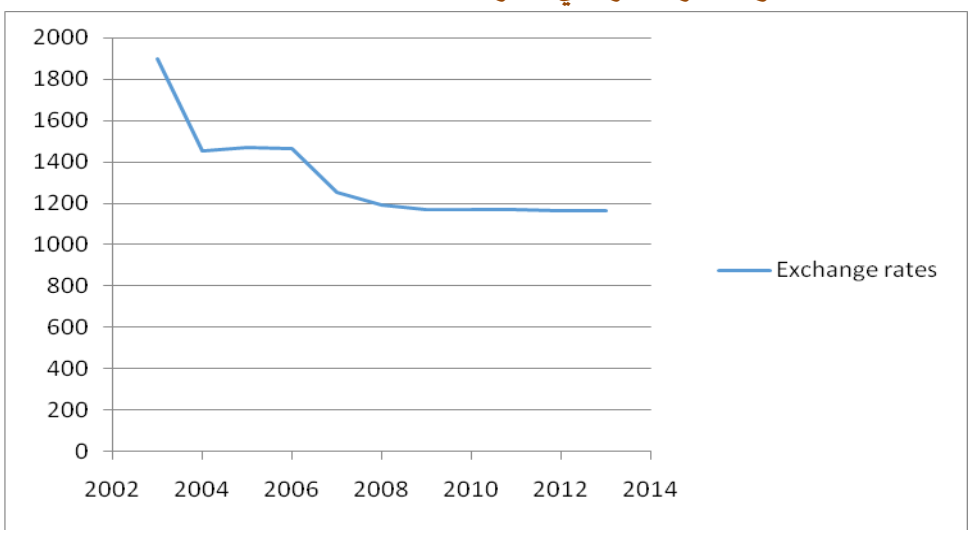

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003-2013)

وكان من أهم نتائج هذه السياسة انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك (كمؤشر للتضخم الأساس الذي تعتمده السياسة النقدية) من 13 % للعام 2008 إلى 1.5 % 2013 (الجدول رقم 1) ليصل بالمتوسط إلى 6 % للمدة (2010-2013).

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن التذبذب خلال المدة اللاحقة للعام 2008 يعود في جزء كبير منه إلى ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية في العديد من دول العالم (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي للعام 2010) بحسب ما أعلنته منظمة الفاو للأغذية FAW، ولما كان العراق يعتمد إلى حد كبير في سد احتياجاته على الاستيرادات فقد

انعكس ذلك في ارتفاع أسعار هذا المكون في سلة مكونات الرقم القياسي للأسعار (الجدولين 5,4) رافقه ارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي لدعم البطاقة التموينية وارتفاع أسعار الإيجارات والسكن لأسباب سبق ذكرها.

ومن ثم نلحظ أن ارتفاع معدلات التضخم طبقا للتحليل السابق قد نجم في جزء كبير منه عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، سواءً للسلع المستوردة أم لفقرة الوقود والطاقة ضمن مكونات الرقم القياسي للأسعار، أي انه من نوع تضخم دفع التكاليف ناجم بالأصل عن تضخم مستورد، فضلاً عن أن الجزء الآخر من هذا الارتفاع يبرره ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، ومن ثم عرض النقد نتيجة لتنقيد Monetization الدولارات النفطية لتمويل حاجة الاقتصاد المتنامي. وكان العنصر الأساس الذي اعتمده القائمون على الشأن الاقتصادي لكبح جماح التضخم هو سياسة مزاد العملة (نافذة العملة) من خلال بيع الدولار في السوق المفتوحة OMO لخلق حالة الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية اتجاه الدولار وهو أمر انعكس مباشرة على استقرار نسبي في الأسعار.

ثالثاً : التحليل القياسي لمحددات التضخم في الاقتصاد العراقي

بعد التوصيف النظري لطبيعة محددات التضخم واستعراض تطور الرقم القياسي للأسعار من خلال مكوناته وعلاقتها بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية في إطار من السببية، سنحاول من خلال هذا الفقرة استخدام منهج القياس الاقتصادي لإثبات التحليل الوصفي والوقوف بشكل مبرهن على المحددات الأساسية للتقلبات في الرقم القياسي للأسعار في العراق. وانطلاقا من مراحل منهجية القياس الاقتصادي Methodology of Econometrics سنعتمد المراحل الآتية :

أ- مرحلة توصيف الأنموذج

تُعد هذه المرحلة من أهم مراحل منهجية القياس الاقتصادي باعتبارها الأساس الذي يكون في ضوئه تقييم نتائج التقدير للأنموذج، وضمن هذه المرحلة يكون تحديد المتغير المعتمد والمتغير (المتغيرات) المستقلة والتوقعات النظرية المسبقة عن إشارة المعلمات في الأنموذج في إطار النظرية الاقتصادية. وبقدر تعلق الأمر بالبحث فان المتغير المعتمد هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI بينما المتغيرات الاقتصادية المنتخبة كمحددات له (والتي سبق استعراضها في الجانب النظري) هي:

1- سعر الصرف ER : وطبقا للنظرية الاقتصادية فان التحسن في سعر الصرف العملة يعني ارتفاع قوتها الشرائية أي انخفاض معدل التضخم، ومن ثم فان الإشارة يفترض أن تكون سالبة.

2- الاستيرادات IM : يمكن أن يعمل تأثير الاستيرادات باتجاهين عكسي وطردي فالأثر العكسي لأثر معلمة الاستيرادات يحصل عندما تسد فجوة الطلب المحلي من السلع والخدمات (بأثر تضخم سحب الطلب) ومن ثم فارتفاع الاستيرادات يعمل على تخفيض التضخم بينما الأثر الطردي يمكن أن يعمل من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد .

3- عرض النقد M2 : بحسب منطق النظرية الاقتصادية فان إشارة معلمة عرض النقد تكون موجبة التأثير على التضخم عاكسة العلاقة الطردية بينهما.

4- عجز/ فائض الموازنة .BUG : عجز / فائض الموازنة الحكومية كمتغير نائب Proxy لتأثير السياسة المالية يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم.

ب- مرحلة تقدير الأنموذج

باعتماد السلسلة الزمنية قيد البحث (2003-2013) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS سيكون تقدير معلمات الأنموذج. وقبل هذه الخطوة يجب إجراء مجموعة اختبارات للتأكد من الشروط الأساسية لاستخدام طريقة OLS من أجل الحصول على أفضل تقديرات غير متحيزة ومستوفية للشروط .

في البداية يجب التأكد من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار من خلال استخدام احصاءة Jaraque-Bera ويمكن قبول فرضية العدم أو رفضها القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا ضد الفرضية البديلة وهي انعدام فرض التوزيع الطبيعي، ومن خلال التطبيق الإحصائي Eviws-7 يمكن الحصول على النتيجة الآتية :

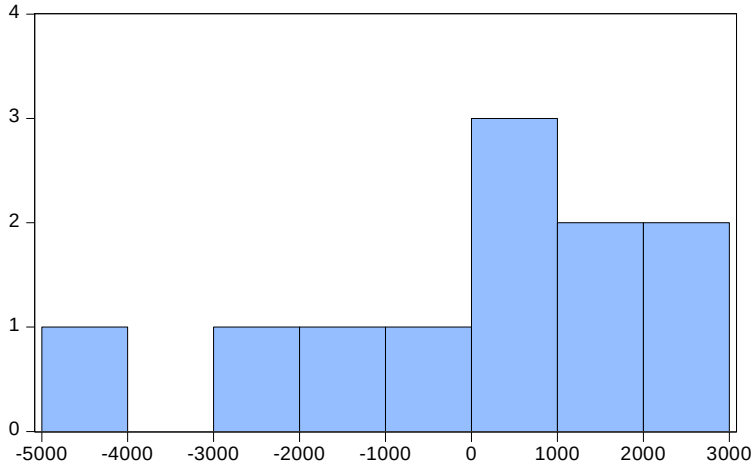

Series: Residuals	
Sample 2003 2013	
Observations 11	
Mean	3.35e-12
Median	833.6299
Maximum	2582.393
Minimum	-4425.216
Std. Dev.	2245.163
Skewness	-0.701932
Kurtosis	2.386953
Jarque-Bera	1.075553
Probability	0.584045

من خلال الشكل البياني يتضح أن شكل توزيع البواقي يقترب نوعا ما من التوزيع الطبيعي، وللتأكد نذهب لنتائج فحص الاختبار ونجد أن القيمة الاحتمالية للاحصاءة المستخدمة اكبر من 5 % (مدة الثقة المعتمدة) ومن ثم نقبل فرضية العدم القائلة بالتوزيع الطبيعي للبواقي.

الاختبار الأخر هو التأكد من خلو العلاقة القياسية من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس. بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي سنلجأ لاختبار Breusch-Godfrey كبديل عن اختبار دربين واتسون لما للأخير من سلبيات لأنه يعطي نتائج غير حاسمة عندما تقع نتيجة الاختبار المقدرة في المناطق غير المحسومة في الجدول وغيرها من المشاكل. وباستخدام احصاءة Breusch-Godfrey نحصل على النتائج الآتية:

Breusch-Godfrey Test:			
F-statistic	0.443435	Prob. F(1,5)	0.5350
Obs*R-squared	0.896087	Prob. Chi-Square(1)	0.3438

يلحظ من نتائج الاختبار أعلاه أن الأنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ أن القيمة الاحتمالية لاحصاءة Prob. Chi-Square (بمدة تباطوء واحدة لانخفاض عدد المشاهدات) 0.3438 هي اكبر من 5 %، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية (والتي تتبع توزيع كاي Chi-Square) .

أما فيما يتعلق باختبار فرض ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فسنعمد إلى اختبار ARCH (autoregressive conditional heteroskedasticity) ونحكم على النتائج من خلال

قبول فرضية العدم القائلة بثبوت تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر مقابل الفرض البديل القائل بغير ثبات التباين وكالاتي:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.225589	Prob. F(1,8)	0.1741
Obs*R-squared	2.176490	Prob. Chi-Square(1)	0.1401

تشير نتائج التقدير إلى أن القيمة الاحتمالية لاحصائة Chi-Square اكبر من 5 %، ومن ثم فان القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية وهو ما يعني قبول فرضية العدم بثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

بعد التأكد من سلامة الأنموذج واستيفائه لاختبارات الجودة يمكن تطبيق طريقة OLS واستخراج النتائج الخاصة بالعلاقة المدروسة وكالآتي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51246.08	12941.89	3.959705	0.0075
ER	-21.72322	6.859965	-3.166666	0.0194
IM	-0.000309	0.000198	-1.560225	0.1697
M2	0.000269	0.000120	2.234117	0.0669
BUD	3.19E-05	9.52E-05	0.334766	0.7492
R-squared	0.908722	Mean dependent (var)		20218.45
Adjusted R-squared	0.847870	S.D. dependent (var)		7431.295
S.E. of regression	2898.493	Akaike info criterion		19.08472
Sum squared reside	50407556	Schwarz criterion		19.26559
Log likelihood	-99.96598	Hannan -Quinn criter.		18.97072
F-statistic	14.93329	Durbin-Watson stat		1.656031
Prob (F-statistic)	0.002834			

ج- تقييم نتائج التقدير

يتبين من نتائج التقدير أعلاه أن الحد الثابت يرتبط بتأثير معنوي مع المتغير المعتمد، إذ أن القيمة الاحتمالية له أصغر من مستوى الثقة المعتمد في معادلة الانحدار (5 %). أما فيما يتعلق بسعر الصرف فتشير نتيجة الاختبار إلى انه ذو تأثير معنوي على الرقم القياسي للأسعار، إذ أن P ≤ 5 %، كما أن أشارة المعلمة جاءت مطابقة للمنطق الاقتصادي وهي العلاقة العكسية.

وفيما يتعلق بمتغير IM فلم يكن ذا تأثير معنوي على المتغير التابع، إذ أن P ≥ 5 % ، كما أن الإشارة السالبة للمعلمة تبين العلاقة السلبية مع الرقم القياسي للأسعار وهو ما يعزز الجانب الثاني من تأثير الاستيرادات على التضخم في سد فجوة الطلب المحلي.

أما فيما يتعلق بمتغير M2 فقد أظهرت نتائج اختبار المعنوية انه تقريبا ذو تأثير معنوي على CPI كما أن إشارته الموجبة مطابقة لمنهج النظرية الاقتصادية.

وأخيراً أظهرت نتائج اختبار المعنوية لمتغير .BUD انه ذو تأثير غير معنوي على CPI حيث أن P ≥ 5 %، بينما جاءت إشارة المعلمة مطابقة لمنهج النظرية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالأثر الكلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع فتبين نتائج اختبار معامل التصحيح المعدل Adjusted R-square أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر تقريبا 84 % من التغيرات في المتغير المعتمد بينما يتبقى 16 % من التغيرات تفسرها التغيرات العشوائية. وأخيراً يبين اختبار معنوية الأنموذج F- statistic أن الأنموذج معنوي عند مستوى ثقة 5 % (Pf ≤ 5 %) .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- أن التأصيل النظري في مجال دراسة التغيرات في المستوى العام للأسعار على الرغم من تشعبه وانطلاقه من أيديولوجيات اقتصادية مختلفة، إلا انه يتفق على مفهوم العملية التضخمية من حيث النتائج ويختلف من حيث الأسباب طبقا لخصوصية الاقتصادات التي انطلق منها هذا التأصيل.

2- يمكن تصنيف محددات العملية التضخمية تحت فئتين: تتعلق أحداهما بسحب الطلب والأخرى بدفع التكاليف، وفي ظل هاتين الفئتين تتعدد التفسيرات لارتفاع المستوى العام للأسعار مابين أسباب تتعلق بجانب الطلب وأخرى بجانب العرض.

3- أن الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والذي قابله عدم مرونة جهاز العرض المحلي وارتفاع في مستويات الإنفاق العام بشقيه الحكومي والخاص (نتيجة لتنقيد الدولارات النفطية) والاعتماد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المتنامي، قد ترافق مع تدهور في الوضع الأمني ولاسيما عمليات التخريب للبنى التحتية والمرافق العامة، وهو أمر انعكس بشكل كبير على ارتفاع مكونات الرقم القياسي للأسعار وخصوصا فقرة الوقود والطاقة والإيجار.

4- أظهرت نتائج الدراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والتحليل القياسي لمحدداته أن العملية التضخمية في الاقتصاد العراقي ناجمة عن تضافر عناصر تخص سحب الطلب وأخرى تخص دفع التكلفة، كما أن لإجراءات السياسة النقدية الدور الحاسم في السيطرة على ارتفاع الأسعار ولاسيما بعد العام 2007 من خلال سياسة السيطرة على سعر الصرف عبر آلية مزاد العملة الأجنبية.

ثانياً : التوصيات

1- تفعيل دور السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية من خلال الارتقاء بعمل السياسة الضريبية والانفاقية والدين الحكومي للسيطرة على المعروض النقدي .
2- الارتقاء بجهاز العرض الإنتاجي لتقليل تأثير التضخم المستورد من جهة، وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى.
3- تقليل الاعتماد على آلية واحدة في السيطرة على ارتفاع الأسعار عبر سياسة نافذة العملة (المزاد) لتأثيراتها المستقبلية على حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية (مصدر استقرار سعر الصرف) من جهة، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لهذه السياسة من جهة أخرى، ولإعطاء دور اكبر لبقية أدوات السياسة الاقتصادية في مجابهة التضخم.
4- اعتماد أساليب الاستهداف للتضخم Inflation Targeting لإثبات نجاحها في السيطرة على ارتفاع الأسعار في اغلب الدول المطبقة لها سواءً عن طريق المجملات النقدية أم سعر الصرف أم سعر الفائدة.
5- ضرورة دراسة الظاهرة التضخمية عبر مكونات الرقم القياسي للأسعار للوقوف بشكل دقيق على العناصر الدافعة للمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ومن ثم التحديد الدقيق للمحددات لضمان المعالجة السليمة.

قائمة المصادر

• الكتب العربية

1- ابن بوزيان، محمد و عبد الحق، بن عمر "العلاقات السببية وعلاقات التزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة تلسمان، جوان 2007.

2- الجنابي، نبيل وهلال،حنان سليم "طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيلبس"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد (12)، العدد (2) ، 2010.

3- خليل، سامي "نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية"، توزيع وكالة الأهرام، الكويت، 1994.

4- زكي، رمزي "التضخم والتكييف الهيكلي في البلدان النامية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

5- سيجل، باري "النقود والمصارف"، دار المريخ للنشر،الرياض،1987.

• المراجع الأجنبية

1- Abrahim Awad. L.(2002).The phenomenon of stagflation in Egyptian economy: analytical studay.Faculity of commerce-zagazig university.

2- Armando Di Fillippo .(2009). Latin American Structuralism and economic theory. University of Chile. CEPAL review. August 2009.

3- Bergliot Barkbu, Vincen Zo Cassino, Aileen Gosselin and Laura Piscitelli.(2005).The new Keynesian Phillips curve in the USA and the Euro area: aggregate bias, stability and robustness. Bank of England. W/P No. 285.December 2005.

4- Bernhard Fischer and Thomas Mayer.(1980).On the structuralism view on the inflation in some Latin American countries: A reassessment .Kiel institute for the world economy (IFW). W/P.No 103.

5- Brieun Monfort and Satiago Pena.(2008).Inflation determents in Paraguay: cost push versus demand pull factors.IMF working paper.

6- Carlos Robalo Marques.(2004).Inflation persistence: factors or art factors?. European central bank. W/P No.371.June 2004.

7- Dedu.V and B. Dunitrescu Andric.(2009).underling factors of persistent inflation in Romania. annales university series Economica.

8- Emmanuel Carre.(2010).The new Keynesian Philips curve: A meta-analysis. University of Bordeaux-GRE THA.

9- Gorden. Robert. J.(1976).recent development in the theory of inflation and employment. Journal of monetary economics. Volume 2.April 1976.

10- Ioana Pop Coltut.(2008).the theory of rational expectation and internal inflation. University of Craiova-Faculty of Eco. And Admin.

11- Jere Behrnman. R and James Hanson .(1979).Short term macroeconomic policy in Latin American. NBER publisher .IB NO.80410-489-3.

12- John Smith.(2011).Inflation. York university draft.Nov.2011.

13- Kibritci Oglu. A.(2002).causes of inflation in Turkey: a literature survey with a special reference to theories of inflation.SSR electronic journal. October 2002.

14- Sophocles Brissimis. N and S. Magginas Nicholas.(2006).Inflation factors and the new Keynesian Phillips curve. Bank of Greece. W/p No.38.May 2006.

- **الدوريات**

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2003- 2013).

- **شبكة المعلومات الدولية**

1- http//data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS

2- http//www.psnacef.edu.incourses/MPA...pdf.

3- http//www.shodnganga.inflibnet.12pdf.

4- http//www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/.../2013annex_tables.pdf

Inflation Determinations in the Perspective of the Dialectics of Economic Thought : A Study of the Inflation Context in the Iraqi Economy and its Determining factors for (2003-2013)

Ass. Prof. Dr. Hussein Jawad Kadhim
Faculty of Management and Economics
University of Basrah

Abstract :

The study and analysis the phenomena of general price level rising is considered one of the most important topics that dominate on the largest part of economies studies ,due to its obvious effect on economic stability, and then the social and political one. These studies vary about the determination that push prices up, Some of these determinations belong to factors relate to demand side ,and the other to cost side. As far as Iraq the economic and political factors after 2003 have left its obvious effects on fluctuation of price index then push the inflation up. The results of consumer price index in Iraq appeared that the inflationary phenomena across study period have resulted from combined several factors relate with demand and supply, and action taken to control of inflation have been confined on monetary policy actions in the side of Pegging of the exchange rate through the mechanism of currency auction.

Key words :

Inflation, Price Index, Demand-bull inflation, Cost-push inflation, Monetary Policy.